الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.32

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
12 April 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو . . . . . (هندوراس)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-68918 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/57/3 (الجزء الأول والجزء الثاني) و A/57/262-E/2002/82 و A/57/354؛ A/C.2/57/5 و A/C.2/57/6)

١ - **السيد خان** (مدير شعبة الدعم والتنسيق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، لفت الانتباه في تقديمه لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التطور الهام في دور وأداء المجلس. وقال، لقد كان المجلس، حتى وقت قريب، أحد أكثر هيئات الأمم المتحدة استهدافا للإهمال، ولكن أنشطته التي لم تعرف الكلل خلال السنة الماضية عكست تغييرات كثيرة في الوضع. لقد كانت الاجتماعات تعقد طوال السنة. وفي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه أعدت الترتيبات لسلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى وللجزء المتعلق بالتنسيق، كما عمل المجلس بطريقة مكثفة أثناء اجتماعاته في شهر تموز/يوليه وأتخذ قرارات في العديد من المسائل؛ فمثلا، اعتمد المجلس بيانا هاما ربط إعلان الألفية بالوثائق النهائية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. لقد عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطريقة منسقة ومتماسكة. واتخذ لأول مرة قرارا بتقوية دوره وتحسين أدائه لوظيفته. وهذا مهم لأنه في الماضي كانت الجمعية العامة هي التي تتخذ القرار دائما بشأن الإصلاحات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اعتماد القرار الملائم.

٢ - واستطرد قائلا، إن التنشيط لم يعد موضوعا للنقاش فحسب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإنما أصبح حقيقة ماثلة بالفعل، وقد أحرز المجلس تقدما أكثر بكثير مما أحرزته الهيئات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأثر أعماله وعرضه للأهداف الأساسية وبيانات المبادئ التي لقيت قبولا تاما سواء من هيئات منظومة الأمم المتحدة أو من الحكومات. ولكن ما زال هناك العديد من المجالات التي ينبغي على المجلس أن يواصل التحرك فيها قدما. فعلى المجلس أن ينشئ علاقة أفضل بهيئاته الفرعية، وأن يقوي روابطه مع اللجنتين، الثانية والثالثة، التابعتين للجمعية العامة، وأن يعزز دوره في مجالات متعددة لا تتصل مباشرة بعمله (عليه بالتحديد أن يربط الأهداف الإنمائية بطريقة وثيقة أكثر مع الأبعاد المتعلقة بالشؤون الإنسانية والسلام والأمن). وفي المجال الأخير، فإن المجلس يتصرف بطريقة عملية فيما يختص بتدابير مثل إنشاء الفريق الاستشاري الأول المخصص لموضوع غينيا - بيساو والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلال موزامبيق. وأختتم حديثه قائلا، لقد كانت هذه السنة دون شك واحدة من أكثر السنين دينامية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن ما زال على المجلس مواصلة تحسين أدائه.

٣ - **السيد بيرتوشي** (مدير شعبة الاقتصاديات العامة والإدارة العامة): قال إن إعلان الألفية جسد القيم الأساسية المتمثلة في الحرية والمساواة والتضامن واحترام الطبيعة وحماية القطاعات الضعيفة من المجتمع، وأنشأ أهدافا مثل القضاء على الفقر ومكافحة الأمراض وحماية البيئة، وعبر عن الاتفاق على أن الإدارة العامة ضرورية من أجل بلوغ تلك الأهداف. لقد اعتمد أداء الدول على المعرفة العملية المتخصصة وعلى عقلية موظفيها، لأنهم هم اللذين يقدمون الخدمات، وهم مصدر الابتكارات، وهم الذين ينفذون الإصلاحات. ولا شك في أن أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ إعلان الألفية هو أن على الدول تشجيع مشاركة مواطنيها في صوغ السياسات، وعليها أن تشجع على النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة.

٤ - واستطرد يقول إن العيوب المؤسسية والإدارية والتنظيمية في الشؤون العامة لها أثر سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإحدى مجالات القدرات المؤسسية التي يجب تقويتها من أجل بلوغ أهداف الألفية هي، فوق كل شيء، البناء المؤسسي، وبعبارة أخرى، إنشاء مؤسسات تشجع مشاركة المواطنين في صياغة القرارات التي تؤثر عليهم، والتي هي حقيقة في مركز يُمكّنها من توفير الخدمات الاجتماعية. وتقوية الموارد البشرية أمر مهم أيضا لأن المؤسسات تدار بواسطة الناس. وإذا كان لدى الناس المعنيين المعرفة والعقلية العملية والتخصصية الضرورية، فستعمل المؤسسات بالطريقة الصحيحة. لذا فمن الضروري ضمان التطوير والتحسين المستمر للموارد البشرية في القطاع العام. وثمة جانب أساسي آخر هو القدرة المالية - وليس فقط توفر الموارد، بل أيضا توافر القدرة على إدارة وتعبئة تلك الموارد بكفاءة، والخضوع للمساءلة عنها بشفافية واستخدامها بطريقة مثلي. وأخيرا، من المهم عدم نسيان اكتساب المعرفة، مثلا، قدرة القطاع العام على اكتساب واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتوفير خدمات أفضل للمواطنين وتيسير حصولهم على فوائد تلك التكنولوجيا.

٥ - وواصل كلامه قائلا، إنه من بين الوظائف التي يمكن للأمم المتحدة القيام بها من أجل المساهمة في تحسين الإدارة العامة، يجب ذكر إعداد الصكوك التي تُمكِّن الحكومات من القيام بالإصلاحات الضرورية ومن اكتساب المعرفة اللازمة لتهيئة مؤسسات القطاع العام للظروف المتطورة باستمرار. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد أيضا في تشكيل فهم طرق حل المسائل والمشاكل وأن تحفز على تبادل الخبرات.

٦ - وأردف قائلا، إن الحكومات ترغب في معرفة الكيفية التي تقوم بها الحكومات الأخرى بحل المشاكل المشتركة. ويمكن لشبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، وهي المدخل العالمي لتبادل الخبرات في هذا الموضوع، أن تؤدي وظيفة ذات فائدة قصوى للدول الأعضاء.

٧ - وأخيرا، لفت السيد بيرتوشي الانتباه إلى الاقتراح بتحديد ٢٣ حزيران/يونيه يوما للإدارة العامة، بحيث يتوافق مع التاريخ الذي كانت البلدان الأفريقية تحتفل فيه بذلك اليوم منذ عام ١٩٩٤.

٨ - **السيدة بلاك** (فنزويلا): أكدت، متحدثة بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، على التزام ومسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية لإعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وينبغي للمجلس من أجل الوفاء بالتزاماته، أن يكون في وضع يتمكن فيه من المساهمة بفعالية في التنمية. وفي نفس الوقت، ولتفادي الازدواجية، من الضروري إيلاء اعتبار جاد للدور الذي يؤديه المجلس خلال عملية تقوية الأمم المتحدة.

٩ - وقالت إن جانبا أساسيا من عمل المجلس يتمثل في تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالمعايير المتخذة لصياغة سياسات عالمية فيما يتعلق بتمويل التنمية، وبصفة خاصة الحيوية الجديدة التي يمكن ملاحظتها في القطاعين العام والخاص اللذين يشاركان في العملية.

١٠ - وأضافت قائلة، على الرغم من أن الجانبين الاقتصادي والتجاري هما جانبان أساسيان لتقدم البلدان، فإنه يجب أن نتذكر أن البشر يشكلون العوامل والهدف لأي عملية تنموية؛ وينبغي مضاعفة الجهود في مجالي الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان لبلوغ تنمية اجتماعية تشمل تشجيع واحترام حقوق الإنسان ومنع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة الفساد والتعصب الديني والتعذيب والمعاملات أو العقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة الأخرى.

١١ - واستطردت قائلة، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدرك بأن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة هما الآن، أكثر من أي وقت مضي، التحديين الأخلاقيين الرئيسيين للحقبة الراهنة، وهي تناشد المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته التي اضطلع بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ. وفي سياق تقوية المجلس والبحث عن صيغ مناسبة ومبتكرة لكفالة أهميته والاضطلاع بولايته، قالت إنها ترحب باعتماد قرار إنشاء الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات وإنشاء فريق، أثناء الدورة المستأنفة، للنظر في الحالة في غينيا - بيساو.

١٢ - وأردفت قائلة، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستتقدم بمشروع قرار يؤكد الدور المركزي للإدارة العامة في إنجاز الأهداف الرئيسية لإعلان الألفية؛ وتأمل المجموعة أن يلقى مشروع القرار الدعم الكامل وأن يعتمد بتوافق الآراء.

١٣ - واختتمت حديثها بالتعبير عن تقديرها الخالص لعرض المملكة المغربية استضافة المنتدى العالمي التالي، الذي سيعقد في مراكش في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٤ - **السيد سونغ** (الصين): أبدى دعمه الكامل للمبادرات المبينة في الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاجتماعي والاقتصادي في دورته الموضوعية الأخيرة، والذي يدعو المجتمع الدولي لزيادة استثماراته في الصحة والتعليم بدرجة كبيرة ضمن مجهود منسق لمواجهة تحديات العولمة. ورحب أيضا بالتدابير التي اعتمدها المجلس للاستجابة السريعة لتوافق أراء مونتيري وجهوده للحفاظ على الزخم الذي تولد عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتشجيع التعاون بدرجة أكبر مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وقال إن وفد بلاده يثني على المجلس لقراره الأخير بإنشاء أول فريق استشاري مخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، من أجل غينيا - بيساو، وعبر عن الأمل في أن يصوغ الفريق توصيات عملية وصالحة لتعمير وتنمية غينيا - بيساو.

١٥ - وقال، إن على المجلس، كما يرى وفد بلاده، أن يواصل أداء دور مهم في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. وعند اختيار المواضيع، والنظر فيها، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على الشواغل الحقيقية للبلدان النامية. وإذا أريد للمجلس أن يكون قادرا على الاضطلاع بولايته وتنفيذ المهام المكلف بها بطريقة فعالة، فينبغي على المجتمع الدولي، وعلى الدول المتقدمة النمو بصفة خاصة، أن تعتمد التدابير الهادفة إلى ضمان أن تتلقى أنشطة المساعدات التشغيلية والإنسانية أموالا كافية في الوقت المناسب وبطريقة يمكن توقعها. ويجب على المجلس أن يواصل تحسين أساليب عمله وكفاءته لضمان التنفيذ الفعال لقراراته ومقرراته.

١٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي على المجلس، بصفته هيئة التنسيق الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، أن يواصل القيام بوظيفة نشطة في تعزيز الأنشطة المتكاملة والمنسقة لمتابعة نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في تلك المجالات، وتحسين المهام القانونية المتمثلة في الإشراف والإدارة والتوجيه، التي يمارسها على اللجان الفنية والصناديق والبرامج الفرعية. وتمشيا مع أحكام الميثاق وولايات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، فعلى المجلس تكثيف عمليات التبادل والتعاون مع الهيئات الأخرى في جهد منسق موجه نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - **السيدة زوبسيفيتش** (كرواتيا): قالت، إنها ليست إلا السنة الثانية التي يقدم فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا إلى الجمعية العامة ولجانها. وسيساعد التقرير دون شك في تعزيز التنسيق والتعاون بين هاتين الهيئتين الرئيستين

للأمم المتحدة، اللتين تنظران في المسائل المشتركة بين القطاعات مثل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.وفي هذا السياق، من المهم المحافظة على حوار بناء بشأن طرق تقديم التوجيه العملي للمجتمع الدولي في مجال متابعة أنشطة قمة الألفية، ومؤتمر مونتيري وقمة جوهانسبرغ بقصد بلوغ الأهداف المنشودة.

١٨ - وأضافت قائلة، ولن يكون من الممكن المحافظة على زخم وروح تلك المؤتمرات والبرهنة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أن الأمم المتحدة تشارك بجدية في البرامج المتعددة الأطراف للتنمية المستدامة إلا إذا تصرف من يعنيهم الأمر بطريقة بناءة ضمن منظومة الأمم المتحدة. ومن هنا تظهر أهمية مساهمات المجلس في المناقشات داخل الجمعية العامة بشأن الأمور الاقتصادية والاجتماعية.

١٩ - وأشارت إلى أن بلدها تترأس المجلس للسنة الحالية. ومن بين الأولويات المحددة لعمل المجلس ينبغي ذكر ما يلي: تحسين التعاون مع الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ وتحسين العلاقة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛ وتوسعة وظيفة المجلس في تشجيع السلام ومنع الصراعات؛ وتنظيم عمله بطريقة تجعله يظل نشطا طيلة السنة. وستساهم جميع تلك الأنشطة في تقوية المجلس، وستساعد في ضمان إمكانية أن تستخدم الجمعية العامة المعرفة التخصصية للهيئات الفرعية للمجلس ومنظماته وصناديقه وبرامجه بطريقة جيدة.

٢٠ - وأردفت تقول بأنه ينبغي للمجلس واللجنة الثانية أن يكثفا من تعاونهما في الأمور الاقتصادية والاجتماعية فيما يختص بالمواضيع المهمة لكلا الهيئتين بهدف تزويد الجمعية بنهج وتوجيه متكاملين بشأن المسائل الرئيسية في هذين المجالين.

٢١ - واستطردت تقول، إنه ينبغي للبلدان النامية، وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذها الأهداف الإنمائية، أن تضطلع بنصيبها من المسؤولية. وهناك إدراك متزايد بأن العديد من المشاكل التي تؤثر على تلك البلدان تنتج عن القدرات غير الكافية للدولة وضعف مؤسساتها السياسية الديمقراطية وسوء تصريف الإدارة العامة. وفي هذا الخصوص أثنت السيدة زوبسيفيتش على تقرير الأمين العام عن الإدارة العامة الذي يحوي مقترحات وتوصيات مهمة جدا. وفي دوراته الرفيعة المستوى عام ٢٠٠٢، نظر المجلس في الإسهام الذي يمكن لزيادة القدرات أن تقوم به في التنمية، وبصفة خاصة في مجالي الصحة والتعليم. ويرى وفد بلادها أن تلك مسألة رئيسية فيما يختص بتحسين الإدارة العامة على جميع الصعد. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بأنشطة في هذا المجال من أجل مساعدة البلدان النامية، وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - وواصلت القول بأن حكومة بلدها تدرك أهمية وجود إدارة عامة فعالة، وقد أدمجت إصلاح الإدارة العامة في استراتيجيتها الوطنية للتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت تفادي إنشاء مؤسسات إدارية جديدة، والقيام، بدلا من ذلك، بتشجيع عملية للامركزية الأفقية يتم بمقتضاها تحويل أنشطة حكومية مختلفة لمنظمات مستقلة مثل النقابات ورابطات أصحاب العمل والجامعات ورابطات الأحياء السكنية. وأضافت أنه سيتم بذل الجهود لتفادي ازدواجية الأنشطة والوظائف، كما سيتم الأخذ ببرنامج لتحقيق الوفورات وتقليل التكاليف. وعند تعيين موظفين عموميين ينبغي التركيز على الكفاءة كما ينبغي تعديل نظام الرواتب والترقيات من اجل التحفيز على العمل بكفاءة والابتكار والإبداع والتفاني في العمل. وينبغي جعل رواتب الموظفين العموميين الرفيعي المستوى موازية لرواتب الخبراء الذين

يعملون في مستوى مساو خارج الإدارة العامة بغية اجتذاب الموظفين المؤهلين. وقد بدء العمل ببرنامج لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة العامة بهدف تحسين الكفاءة في تبادل المعلومات وفي إدارة المعارف. وستتم أيضا تقوية أجهزة الحكم ذات الاستقلال الذاتي والمحلية والإقليمية كما سيتم تحسين قدراتها على القيام بالعديد من الأنشطة الإضافية.

٢٣ - واختتمت حديثها قائلة، إن من المهم التأكيد على انه لن يتم إنجاز الأهداف الإنمائية في إطار المواعيد النهائية المحددة إلا عن طريق تضافر الجهود وتشجيع الثقة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة وزيادة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.